

قضايا تنسيقية ملحة في مسيرة التعريب

أ.د. محمود أحمد السيّد (*)

طالما عقدت مؤتمرات وندوات على الصعيد العربي للبحث في التعريب أهميةً وخطوةً وإجراءاتٍ عمليةً، وطالما وجّه المؤتمرين والمتدوّن توصيات إلى الجهات المعنية للعمل على إنفاذها، وطالما وجدنا أنفسنا بعد مضي ما يزيد على نصف قرن على عقد المؤتمر الأول للتعريب في الرباط عام ١٩٦١ ندور في حلقة مفرغة، إذ إن أغلب التوصيات التي خلص إليها ذلك المؤتمر ما تزال غير منفّذة، وما تزال تتكرر في مؤتمراتنا ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة.

ولن أعرض في هذا البحث الموجز لجميع قضايا التعريب، وهي متعددة ومتشعبة ومتداخلة، وإنما سأقف على عدد من القضايا التنسيقية الملحة، ذلك لأن عدم التنسيق هو الذي يؤدي إلى الفوضى والتشتت والتخبط والارتجال، في حين أن التنسيق هو الذي يؤدي إلى النجاح في أي عمل من الأعمال، مادام يشمل التنظيم والتكامل والتزامن في أداء ذلك العمل الرامي إلى تحقيق غايات معينة.

والتعريب الذي نقصده في هذا العرض لا يقتصر فقط على ترجمة النصوص الأجنبية ونقلها إلى العربية وتعليم العلوم الأجنبية بالعربية، ولا يقتصر فقط على

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية لتعميم العربية واستخدامها في ميادين المعرفة، وإنما يعني بمفهومه الشامل سيرورة اللغة العربية وسيادتها وانتشارها في جميع مناحي الحياة تعليمياً وإدارة وإعلاماً وتواصلًا، وفي جميع قطاعات التنمية الشاملة والمستدامة أداء سليماً على الألسنة والأقلام.

أما القضايا التنسيقية الملحة في مسيرة التعريب فتتمثل في ضرورة التخطيط اللغوي في ضوء السياسة اللغوية والقرار السياسي الملزم والتنسيق المعياري اللغوي، وفي وضع المصطلحات العلمية العربية، والتنسيق بين بنوك المصطلحات، وفي مجال الصناعة المعجمية، والتنسيق في النظام التعليمي العربي، والإعلام اللغوي العربي، ومعالجة الرموز العلمية والوضع اللغوي على الشبكة، وبين جمعيات حماية اللغة العربية.

وفيما يلي فكرة موجزة عن كل جانب من هذه الجوانب:

أولاً- التنسيق في مجال التخطيط اللغوي

غني عن البيان أن التخطيط اللغوي يوضع في ضوء السياسة اللغوية، وأن السياسة اللغوية غائبة على الصعيد العربي، إذ ما يزال التردد والإمهال والتسويف حاصلًا في إنفاذ التعريب في الجامعات العربية، مع أن التوجيه بمطالبة الحكومات العربية بإنفاذ التعريب في الجامعات وغيرها قد وضع في مؤتمر التعريب الأول الذي عقد في الرباط عام ١٩٦١. وها هو ذا قد مرّ على هذه التوصية ما يزيد على نصف قرن، وهي ما تزال تتردد في مؤتمرات التعريب كافة التي عقدت بعد ذلك، وعددها اثنا عشر مؤتمراً كان آخرها مؤتمر التعريب الثاني عشر في الخرطوم في شهر نوفمبر «تشرين الثاني» من عام ٢٠١٣. والكل يقرُّ بأن إنفاذ التعريب لا يحسمه إلا قرار

سياسي، إلا أن ضعف الإرادة، وفتور الانتباه، يسيطران على الزعماء السياسيين، فإذا قَسَمُهم على احترام دستور البلاد الذي ينص على أن اللغة الرسمية المعتمدة هي اللغة العربية، قد كان في منأى عن رغبة الجماهير العربية في جميع البلدان العربية، في أن تكون لغة قرآنهم وقوميتهم وهويتهم وتراث أمتهم هي اللغة الأم «العربية الفصيحة» الموحدّة والموحدّة على الصعيد العربي.

ومما يدعو إلى التخطيط اللغوي ما تتعرض له اللغة العربية من إقصاء وتجاهل على نطاق الساحة القومية، ولو كان ثمة تخطيط لغوي لما رأينا غياباً في تحديد المواقف من اللغات الأجنبية في المدارس الخاصة والجامعات الرسمية والخاصة، وفي فروع الجامعات الخاصة الأجنبية على الأرض العربية، وغياباً في تحديد المواقف من اللهجات الآسيوية في السوق والعمل داخل البيوت في دول الخليج العربي، وغياباً في تحديد الموقف من المؤتمرات المنعقدة على الأرض العربية وقد اعتمدت فيها اللغة الأجنبية، وغياباً في تحديد الموقف من اعتماد ممثلي الدول العربية اللغة الأجنبية في المحافل الدولية، مع أن لغتهم العربية هي بين اللغات الست المعتمدة في الأمم المتحدة ومنظماتها.

ثانياً- التنسيق المعياري اللغوي

إن التوحيد اللغوي المعياري لا يقل أهمية عن التخطيط اللغوي، ويرتبط تطبيق التوحيد اللغوي المعياري بقضية التخطيط اللغوي، ولا يقتصر التوحيد المعياري اللغوي على المصطلحات، ولكنه يتناول كل قطاعات اللغة. ويتضمن مفهوم التوحيد اللغوي المعياري أن الأشكال اللغوية المختلفة للتوحيد المعياري تتحرك نحو حالة مثلى يكون فيها المعيار الواحد مقبولاً على مستوى عريض.

ومن المعايير المعتمدة في اختيار اللغة المثلى في واقعنا اللغوي ما ورد منها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر التراثي القديم، وما أثبتته المعاجم التراثية. ومن هذه المعايير القياس على كلمات مسموعة في عصر الاحتجاج والقياس على الأبنية ولا سيما في مزيادات الفعل الثلاثي ولو لم تذكره المعاجم. وثمة من يرى جواز الاستئناس بلغة ما بعد عصر الاحتجاج عند الكتّاب والأدباء المشهورين من أمثال الجاحظ والتوحيدي والمنني وأبي العلاء المعري وابن عساكر وابن حجر العسقلاني والسيوطي... إلخ. وتجدر الإشارة إلى أن المثال اللغوي الفصيح المنشود ينبغي أن تتوفر فيه شروط السلامة والسهولة والوضوح والدقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الوطنية الأوروبية حققت درجة عالية من التوحيد اللغوي المعياري في داخل المنطقة اللغوية الواحدة، وذلك عندما أصبح المعيار اللغوي معتمداً على لغة الطبقة المثقفة وعلى استخدام الكتّاب والمؤلفين فأصبح نموذجاً يحتذى، وأصبحت اللغة المعيارية الموحدة رمز الانتماء الوطني والذاتية الوطنية.

ثالثاً- التنسيق في استعمال الرموز العلمية

ثمة ثلاثة اتجاهات في التعامل مع الرموز عند كتابة المعادلات والعلاقات؛ إذ إن ثمة كتباً تستخدم الرموز العربية فقط خاصة في مادة الجبر في المراحل الدراسية الدنيا، وهناك كتب تستخدم الرموز اللاتينية فقط داخل النص العربي بحجة أن الطالب سيحتاج إليها عند مواصلة دراسته في الخارج، وهناك كتب تستخدم خليطاً من الحروف العربية واللاتينية، وقد يكون هناك خليط من الاتجاهات الثلاثة في القطر الواحد، بل في المدرسة الواحدة، حيث تستخدم كتب الفيزياء مثلاً الرموز العربية، في حين تستخدم كتب الكيمياء الرموز اللاتينية، أو أكثر من

ذلك يستعمل الكتاب الواحد للمادة الواحدة خليطاً من الرموز العربية واللاتينية، فثمة نصوص بالعربية تكتب من اليمين إلى اليسار تتخللها معادلات بالرموز اللاتينية تكتب من اليسار إلى اليمين. وتتجلى هذه الفوضى في استخدام الأرقام فبعضهم يستخدم الأرقام الهندية التي يقال إنها عربية، وبعضهم الآخر يصرّ على أن الأرقام الأوربية هي العربية. وكل ما هو مطلوب في مجال التنسيق أن يلتزم المؤلفون المشروع الموحد للرموز العربية المعتمد من اتحاد الجامعات اللغوية والعلمية العربية ومكتب تنسيق التعريب بالمغرب، وهو المشروع الذي أقره الاتحاد في ندوة عقدت في عمان عام ١٩٨٧ ونشره في القاهرة عام ١٩٨٨ في كتاب مستقل عنوانه «الرموز العلمية وطريقة أدائها».

رابعاً- التنسيق في مجال الصناعة المعجمية

إن التنسيق في هذا المجال يسهم أيما إسهام في إعانة أبناء الأمة على الرجوع إلى المعاجم وفق منهجية واضحة، تساعدهم على الوصول إلى المبتغى بكل سهولة ويسر. ومن الملاحظ أن ثمة اختلافاً في منهجية وضع هذه المعاجم، وثمة ثغرات في بعضها من حيث مخالفة المفهوم العلمي، أو لم تعد بعض التعريفات مألوفاً وغير صحيحة وغير وافية، إذ لا بد أن يكون التعريف دقيقاً وواضحاً وشاملاً وأن يوضع المقابل الصحيح للفظ الأجنبي مع إثبات اللفظ الأجنبي، وأن يلتزم الترتيب الألفبائي للمداخل تبعاً لجذور الكلمات بعد تجريدتها من الزوائد، وأن تلتزم طريقة واحدة في إيراد مادة اللفظ وأن يضاف ما استخدمته مجامع اللغة العربية من مفردات ومصطلحات، وما جدّ من الألفاظ الحضارية الواسعة الانتشار، على أن يميز لدى بيان معاني اللفظ بين المعاني الحقيقية والمجازية، وأن يشار في حالة الفعل إلى لزومه أو

تعديه وإلى حروف الجر التي تلحق به وإلى معانيه المختلفة، ويزود المعجم بالرسوم والصور الضرورية المعبرة عن مسمياتها. وفي مجال المعاجم المتخصصة كان التنسيق ضرورياً في وضع المصطلحات العلمية المتفق عليها بغية إشاعتها في مختلف أرجاء الوطن العربي على أن يوضع تعريف موجز لكل مصطلح علمي يوضح مفهومه توضيحاً دقيقاً، وعلى أن ينشر المعجم العلمي التخصصي إلكترونياً وتُذكر السياقات التي يظهر فيها المصطلح إزالة للبس، مع الأخذ بالحسبان التعديل المستمر للمعجم بعد إصداره على أن يعتمد أسلوب التغذية الراجعة في التعديل.

خامساً- التنسيق في وضع المصطلحات العلمية العربية

من الملاحظ على وضع المصطلحات على نطاق الساحة القومية غياب التنسيق بين الجهات التي تضع المصطلحات، وعدم الاتفاق في الأعم الأغلب على مصطلح واحد يلتزم به على الصعيد العربي، إذ إننا نجد تعدد المقابلات للمصطلح الواحد. وثمة من حاول من الباحثين أن يرصد أسباب فوضى المصطلحات، فألقى أن من بين هذه الأسباب جهل الواضعين لها، وتعدد الواضعين، وتعدد مناهجهم، وغياب وسائل النشر المصطلحي الفعّالة، والجهل بالمصطلحات التراثية والحديثة، واختلاف الخلفية الثقافية واللغوية للمترجمين، وغياب الالتزام الصارم من المؤلفين والمترجمين تجاه مصطلحات تمّ الاتفاق على بعضها^(١).

وإذا كانت المصطلحات تعاني تعدد الجهات التي تضعها من مجامع لغوية وجامعات واتحادات علمية ومنظمات عربية ومترجمين وباحثين وأكاديميين

(١) محمود إسماعيل صالح - فوضى المصطلحات في الكتابات العربية - مجلة دراسات مصطلحية- العدد الثالث- المغرب- الرباط ٢٠٠٣ ص ١١١٨.

وإعلاميين... إلخ كما تعاني تعدد مناهج التعريب نتيجة تعدد وجهاته من لجوء إلى المصطلح التراثي، ولجوء إلى الاشتقاق، ولجوء إلى النحت... إلخ، وتعاني تعدد مصادر المصطلح وعدم الالتزام بمصطلحات السابقين أحياناً، فإن وضع المصطلحات يعاني بدرجة كبيرة من بطء الاستجابة للمصطلحات الجديدة في عصر يتدفق معرفياً في مختلف ميادين المعرفة في شهور قليلة.

ويعد التنسيق بين الجهات المعنية بوضع المصطلحات أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، ومع أن ندوات خصصت لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيد منهجيات وضعه، إحداها عقدت في الرباط عام ١٩٨١ والثانية في عمان عام ١٩٩٣ والثالثة في دمشق عام ١٩٩٩، ما يزال ثمة اختلاف بين هذه الجهات المعنية في التزامها منهجية محددة وموحدة، مع أن ندوة دمشق كانت قد عقدت بالتعاون بين اتحاد الجامعات اللغوية العلمية العربية ومجمع اللغة العربية بدمشق، وكانت قد وضعت منهجية موحدة بغية التزام الجهات المعنية بها على الصعيد العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يقتصر على اعتماد منهجية موحدة في وضع المصطلحات، وإنما كان لا بد من الالتزام بالمصطلحات التي تم الاتفاق على اعتمادها بين المتخصصين واللغويين في المجمع اللغوية وفي مكتب تنسيق التعريب، ذلك لأن عدم الالتزام بتلك المصطلحات الموحدة يؤدي إلى الاضطراب في كثير من الترجمات، ومن ثم إلى سوء الفهم المقصود. كما تجدر الإشارة إلى أن وضع المصطلحات في بنوك يسهم أيما إسهام في تيسير عملية تبادل الخبرات واختصار كثير من الجهود.

سادساً- التنسيق بين بنوك المصطلحات

تعد بنوك المصطلحات وسيلة فعالة لحزن المصطلحات مصحوبة بالمعلومات الأساسية عن كل مصطلح مفرد، ويمكن استرجاع هذا المصطلح وحده أو مع

غيره وفقاً للبرنامج المتبع في كل بنك من بنوك المصطلحات. وتؤدي بنوك المصطلحات دوراً مهماً في الترجمة التخصصية، إذ إنها تقدم للمترجم المصطلحات المقننة التي ينشرها.

وسواء أكان بنك المصطلحات هادفاً في المقام الأول إلى الترجمة أم إلى البحث العلمي، فإن إعداد المعطيات الموثوق بها وتسجيلها يعد مرحلة أساسية. وإذا كان العمل قد أنجز في بنك المصطلحات في دولة ما، فليس ثمة مبرر للقيام بالعمل نفسه في موقع آخر، إذ يمكن أن يبنى على العمل الأساسي الواحد سلسلة من الأعمال لإيجاد المقابل في لغة أخرى دون أن يكابد كل بنك مراحل العمل كلها في وضع المصطلحات.

ويمكن أن يكون التعاون الدولي في بنوك المصطلحات فعالاً في مجال تبادل المعطيات وتبادل الخبرة. ويتطلب تبادل المعطيات توحيد نظام المكونات. ولهذا يقوم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا بتنظيم اجتماعات على مستوى الخبراء لوضع أسس تدوين المعطيات المصطلحية واسترجاعها.

وتبادل الخبرة يستلزم تنظيم اجتماعات لمديري بنوك المصطلحات تعقد دورياً، وتناقش فيها برامج العمل، وتفرض طرق التعاون. وفي واقعنا العربي معالجة المصطلح الواحد موضوع جدير بالاهتمام، وذلك عن طريق بنك مركزي للمصطلحات العربية، تلتقي فيه وتنهل منه كل الجامعات والوزارات والمؤسسات العامة ووسائل الاتصال الجماهيري، ويعتمده المترجمون والباحثون والمؤلفون وغيرهم^(٢).

(٢) الدكتور محمود أحمد السيد - الخطة العامة لتنسيق التعريب في الوطن العربي - مؤتمر التعريب

ولقد تركز اهتمام الباحثين في مجال البحث المصطلحي العلمي العربي في العقود الأخيرة على تكييف بنوك المصطلحات مع تقنية الاتصالات الحديثة حيث تبدو الحاجة ماسة إلى استخدام المصطلح العلمي بصورة مضبوطة، وهذا ما دفع الخبراء في هندسة الاتصالات إلى الاشتغال بالمصطلح من الناحية الهندسية، فوظفوا له تقنيات متطورة يجيء في مقدمتها توظيف محركات البحث عبر الشبكة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، والمحتوى الرقمي، وما يلحق بذلك كله من عتاد إلكتروني ييسر الاستفادة من المصطلح العلمي بلغة الضاد من أجل تبادل المعلومات ونشرها على أكثر من صعيد.

وغني عن البيان أن زيادة نسبة المحتوى الرقمي بالعربية على الشبكة (الإنترنت) باتت ضرورة ماسة في حياتنا المعاصرة، ويتطلب جهوداً كبيرة على المستوى اللغوي وعلى مستوى تقنيات المعلومات، وعلى مستوى دراسات المستفيدين، حتى نجد الجامعات والوزارات والمجامع في الدول العربية تتعامل باللغة العربية، وتتكامل المعلومات المتاحة في كل المواقع لتكون أمام الباحث العربي باللغة العربية، ولتتخذ العربية مكانتها على الشبكة (الإنترنت) عبر الحدود، وهذا هو أحد تحديات المستقبل لتكون العربية مع اللغات العالمية الكبرى في نقل المعلومات بالتقنيات المتقدمة.

سابعاً- التنسيق في المنظومة التربوية

إن التنسيق بين مكونات النظام التعليمي العربي ضرورة ملحة إن في الخطط أو في المناهج، محتوى وطرائق تدريسية وأساليب تقويمية للكفايات اللغوية كافة، على أن تكون العربية الفصيحة هي المستعملة في الكتب والمراجع والأدلة، وفي العملية التعليمية التعلمية شرحاً ومناقشة وأسئلة وأجوبة ومناشط

وفعاليات، وأن يكون استعمال هذه اللغة في جميع مراحل التعليم، وعلى أن تدرس جميع المقررات في الكليات الجامعية باللغة العربية ما عدا مقررين اثنين يدرسان باللغة الأجنبية، وعلى أن يكون ثمة اهتمام أيضاً بإتقان اللغات الأجنبية، لأن في إتقانها إلى جانب إتقان العربية دعماً لمسيرة التعريب.

وإذا كان من مهام النظام التعليمي العربي أن يعمل على النظر في أصول اللغة العربية وضبط أقيستها، وابتكار أساليب ميسرة لتعليم نحوها وصرفها وتوحيد طرائق إملائها وكتابتها، والسعي في كل ما من شأنه خدمة اللغة العربية وتطويرها وانتشارها، فإن من مهامه السعي إلى وضع القواعد النحوية والإملائية على نطاق الوطن العربي، واعتماد المصطلحات الشائعة في كتب الإملاء، وتجنب التعليقات النحوية والصرفية والمباحكات والتأويلات والشذوذات والاستثناءات والاختلافات ما أمكن.

ومن الأمور الملحة في مجالات التنسيق في اللغة العربية:

- ١- كتابة القواعد الإملائية ووضع علامات التقييم.
- ٢- توحيد المصطلحات النحوية في مناهج تعليم النحو لا يقل أهمية عن توحيد الكتابة الإملائية.
- ٣- التزام منهجية موحدة في تقديم المباحث النحوية في مضمون الكتب.
- ٤- التزام منهجية وظيفية في إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم تركيزاً على الجوانب التطبيقية العملية.
- ٥- وضع مقررات في التعليم العالي تشتمل على مطالعة كتب التراث ذات العلاقة بتخصصات الدارسين لمدّهم بمصطلحات علمية تعينهم على إغناء لغتهم في مجالات تخصصهم، وأن يكون ثمة تنسيق بين الجامعات العربية في

تقرير مساق أو مادة تتعلق بوضع المصطلحات.

٦- وضع أدلة للمعلمين تساعدهم على تطبيق المناهج محتوى وطرائق تدريسية ومناشط لا صَفِيَّة وصوغ الاختبارات الموضوعية.

٧- وضع المختارات من النصوص التراثية والمعاصرة على أن تتوفر فيها جماليات اللغة العربية، ونشرها بالكلمة المسموعة والمرئية والمقروءة والمطبوعة، على أن يجري الاختيار ليمتد في نسقين زمني ومكاني، إذ يحرص في النسق المكاني على الامتداد من الدائرة المحلية إلى الدائرة القومية، ومن ثم إلى دائرة الإنسانية ليلتحم بالتجربة الإنسانية في قيمها الجمالية العليا وإنجازاتها الحضارية.

٨- التنسيق في مجال ربط المهاجرين العرب في المغتربات بأمتهم وتراثها وقضاياها، وتعليم أبنائهم اللغة العربية حفاظاً على هويتهم من الضياع وشخصياتهم من الذوبان.

٩- التنسيق في مجال عولمة اللغة العربية في أوساط المسلمين من غير العرب، إذ باستطاعة العرب تقديم برامج علمية وفكرية وقرآنية وشرعية مكتوبة أو مسموعة، وكلها مصوغة بالعربية الفصيحة، وأخذة بالحسبان العلاقة الوثيقة بين اللغة العربية والدين الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل شأن اللهجات المحلية لمصلحة الفصيحة.

ثامناً- التنسيق في المنظومة الإعلامية

غني عن البيان أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في تعزيز اللغة العربية الفصيحة، وثمة عامل هام يجعل لها أثراً بعيداً في الحياة اللغوية، وهذا العامل هو تعدد الوظائف اللغوية في هذه الوسائل، إذ تستخدم اللغة فيها تارة للإخبار

المباشر وأخرى للإبلاغ، وتارة للتسلية والترفيه، أو لنقل التراث الاجتماعي والثقافي عبر الأجيال، وتقديم صور وقضايا واقعية، أو للتوعية الهادفة وفي الإعلان. وهذه وظائف متعددة تحمل بالضرورة صيغاً لغوية مختلفة تسير المستويات اللغوية لقطاعات البرامج الموجهة إلى الجمهور.

وإن كلاً من معرفة الجمهور المستهدف والقدرة اللغوية لديه شرط أساسي للوصول إلى الفاعلية في الإعلام. وليست مهمة وسائل الإعلام أن تقوم من الناحية اللغوية بتسجيل اللهجات المختلفة، وإنما مهمتها في المقام الأول تقديم النمط اللغوي السليم في تنوعاته المختلفة (برامج الأطفال، برامج المرأة، برامج الصحة، برامج الرياضة، برامج اللقاءات والحوارات... إلخ).

إن ترسيخ هذا الاتجاه في التوعية وصقله يعد من الضرورات المعاصرة من أجل تشكيل الحياة اللغوية بالطابع المنشود. ومن المتوقع أن يزداد عدد العاملين في إنتاج البرامج في الأقطار العربية كلها، وعندها تكون الإفادة من اللغة الفصيحة الموحدة شرطاً ضرورياً للانتشار الواسع على الصعيد العربي.

وإذا كان رجال التربية يرون أن أفضل طريقة لتعليم اللغة وأيسرها وأقربها إلى مسaire الطبيعة هي «أن نستمع إليها فنطيل الاستماع، ونحاول التحدث بها فنكثر المحاولة، ونكل إلى موهبة المحاكاة أن تؤدي عملها في تطويع اللغة وتملكها وتيسر التصرف فيها، وتلك هي سنة الطبيعة في اكتساب الأطفال لغاتهم من غير معاناة ولا إكراه ولا مشقة، فلو استطعنا أن نصطنع هذه البيئة التي تنطلق فيها الألسن باللغة صحيحة، ونستمع إليها فتنطبع في نفوسنا، ونحاكيها فتجري بها ألسنتنا، إذن لمكنا اللغة من أيسر طرقها، ولمهد لنا

كل صعب في طريقها»^(٣).

وإن بإمكان وسائل الإعلام أن تسهم في إيجاد هذه البيئة السماعية الفصيحة إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها بجعل العربية الفصيحة المعاصرة السهلة لغة الإعلام في كل فعالياته وبرامجه لأن ثمة علاقة وثيقة بين الجمهور العربي ووسائل الإعلام، إذ يعطيها من وقته الشيء الكثير، فإذا ما وقف على سمعه طوال مدة استماعه لها اللغة العربية الفصيحة النقية الخالية من الأخطاء، ترسخت في ذاكرته أساليبها وطرائقها الناصعة في التعبير، ومع استمرار السماع ينضج ذلك في ذهنه فيولد لديه المقدرة على المحاكاة، فيستخدم الفصيحة في التعبير عن حاجاته وأغراضه وأفكاره.

واللغة التي يطلب إلى أجهزة الإعلام استخدامها في برامجها ومسلسلاتها ومقابلاتها وزوايا صحفها وأقلامها ومسرحياتها وأغانيها.. هي اللغة السليمة من الأخطاء، فيها روح العامية وثوب الفصيحة، تكثر فيها المفردات التي تفهمها الغالبية العظمى من الجماهير. فإذا نفذت ذلك أسهمت في تكوين بيئة سماعية منشودة تساعد المستمعين على محادثتها، لأن المواطن العربي ينفق من وقته ما يقارب من ست ساعات يومياً في الاستماع ورؤية ما يبث من وسائل الإعلام وقراءته.

ولما كان للإعلام هذا الدور الكبير في النهوض باللغة إذا كان ما يبث من وسائله من برامج بالعربية الفصيحة، كان لا بد من التنسيق بين المعنيين بالإعلام لإيجاد لغة إعلامية واقعية وحوارية تتخذ أشكالاً لغوية بسيطة عملية ومباشرة وعصرية ومألوفة ومختصرة ومكثفة، تؤدي المعنى بأقل الألفاظ والعبارات دون أن تهبط إلى العامية، ودون أن تقع في الابتذال والضحالة والوهن والسطحية، وقديماً قال الجاحظ «وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره،

(٣) إبراهيم مصطفى وزملاؤه - تحرير النحو العربي - دار المعارف بمصر ١٩٥٨ ص ٣.

ومعناه في ظاهر لفظه، فإذا كان المعنى شريفاً واللفظ بليغاً، وكان صحيح الطبع، بعيداً عن الاستكراه، ومنزهاً عن الاختلال، مصوناً عن التكلف، صنع في القلب صنيع الغيث في التربة الكريمة»^(٤).

وانطلاقاً من هذه الرؤية في الوقوف على أحسن الكلام يمكن التنسيق بين معدّي البرامج الإعلامية المصوغة بالفصيحة على نطاق الوطن العربي، ذلك أن الكلام الجميل والجذاب والشائق يؤثر في النفوس تأثير الغيث في التربة الكريمة على حدّ تعبير الجاحظ.

ولا بد من التنسيق في مجال وضع معايير للغة الإعلام المبنوثة من الإذاعة، بحيث تتسم بقصر الجمل والعبارات، وتجنب الحشو اللفظي، والابتعاد عن الجمل الاعتراضية واستخدام الألفاظ المألوفة والتكرار، لأنه سمة لغة الإذاعة والتلفزة، ذلك لأن المتلقي لا يستطيع أن يعود إلى مراجعة الكلام على النحو المتبع في الصحف والمجلات... إلخ.

تاسعاً- التنسيق اللغوي على الشبكة (الإنترنت)

من التحديات التي تواجهها اللغة العربية في ميدان المعلوماتية واستخدامها على الشبكة (الإنترنت) تعدد مواصفات محارفها، إذ إن اللغة العربية تأتي في المرتبة الخامسة في العالم من حيث عدد السكان المتكلمين بها، فهي تحيي قبل الفرنسية والألمانية واليابانية والإيطالية، ومع ذلك اعتمدت مواصفات محارف هذه اللغات وفرضت رسمياً، ولم يتحقق ذلك عربياً، وهذه الحال هي نفسها في كل المواصفات الأخرى لاستعمال اللغة العربية في جميع التطبيقات اللغوية المكتوبة والمحكية^(٥).

(٤) الجاحظ - البيان والتبيين - ج ١ ص ٦٣.

(٥) الدكتور محمد مراياتي - قضايا راهنة حول اللغة العربية والشبكة - مؤتمر مجمع اللغة العربية بدمشق (اللغة العربية والمعلوماتية) - دمشق ٢٠٠٦ ص ١٠.

وتجدر الإشارة إلى أن تعدد المواصفات يؤدي إلى إشكالات في الشبكة وفي البحث في قواعد المعطيات، وفي الإعلام، ويسبب العديد من المشكلات في مجالات تعرف الحروف العربية، ولدى المدقق الإملائي، والمدقق الصرفي، والمدقق النحوي، وفي التحليل والتركيب، وتوليد النص الآلي والترجمة بين اللغات، وتعرف الكلام وتركيبه، والفهم الآلي للنص.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى التنسيق بين المتخصصين لوضع مواصفات الحروف العربية واعتمادها، وإلى التنسيق في مجال تطوير أدوات البحث عن المعلومات باللغة العربية «محركات البحث» تسهيلاً للوصول إلى مصادر المعلومات، وإقامة بناء مواقع (ويب) تفاعلية باللغة العربية، تدعم مشروعات توحيد المصطلحات العربية في مجال المعلوماتية، لما لها من أثر في تسهيل تواصل الأفراد والباحثين العاملين في هذا الميدان.

والتنسيق ضروري أيضاً في مجال استثمار الحواسيب في إنفاذ المشروعات الكثيرة في ميدان اللغة العربية (مشروع الذخيرة اللغوية، مشروع المعجم التاريخي، مشروع معجم التعابير الاصطلاحية، مشروع معجم المفاهيم، مشروع البنى اللغوية.. إلخ). والتنسيق أيضاً في مجال البرامج التربوية اللغوية على الشبكة من مثل برامج تعليم اللغة العربية وتعلمها لأبنائها المقيمين والمهاجرين، ولغير أبنائها من الدول الإسلامية وهم من الراغبين في تعلم العربية، وبرامج التعلم الذاتي، وتأهيل معلمي العربية وتدريبهم، وبرامج التربية الإعلامية.. إلخ، والتنسيق في مجال إغناء المحتوى الرقمي على الشبكة، وتخصيص جوائز لأفضل المواقع التي تعتمد العربية الفصيحة.

عاشراً- التنسيق بين جمعيات حماية اللغة العربية

ثمة جمعيات أهلية غير حكومية لحماية اللغة العربية، تعمل على صونها وحمايتها من التحديات التي تواجهها، وتقوم بمناشط وفعاليات في هذا المجال، فهناك جمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وثانية في جمهورية مصر العربية، وثالثة في المملكة المغربية، ورابعة في لبنان شعارها جمعية «فعل أمر»، وهناك لجنة عليا في الجزائر، ولجنة للتمكين للغة العربية في سورية.

ولا شك في أن التنسيق بين هذه الجمعيات في مجالات عملها أمر مهم جداً، ذلك لأن تبادل التجارب والإفادة من المناحي الإيجابية يسهم ذلك كله في دفع عمل هذه اللجان خطوات إلى الأمام، كما أن العمل التطوعي في هذه الجمعيات مثال حي على الانتماء الحق إلى الأمة وخدمة لغتها.

تلك هي قضايا عشر أرى أن من الأهمية بمكان أن تكون مدار التنسيق في مسيرة التعريب، ولست الآن في مجال الحصر، إذ إن ثمة قضايا أخر تحتاج إلى التنسيق، فهناك التنسيق بين الجهات المعنية بالترجمة على الصعيد العربي يحتاج إلى جهود كبيرة في جميع ميادين المعرفة ولا سيما الترجمة في ميادين العلوم والتقانة، وتوفير ما يحتاج إليه المدرسون والطلاب في مختلف المجالات والتخصصات، وثمة حاجة في الوقت نفسه إلى ترجمة الدوريات الصحية والأكاديمية والتقانية والبحوث والرسائل الجامعية مماشاة لتدريس العلوم والتقانة بالعربية، وتمتد الحاجة إلى ترجمة المزيد من البرامج التلفزيونية التي تعمل على زيادة ثقافة المجتمع، وبرامج طبية وصحية وترجمة الأفلام والمسلسلات التلفزيونية المناسبة والمزيد من برامج المعلوماتية وأنظمتها والنشرات والمطويات الملحقة بالأجهزة والأدوات والمواد المستوردة.

ويستدعي التنسيق أيضاً تعريف الآخرين من أبناء اللغات الأخرى بالحضارة العربية عن طريق ترجمة ما أسهم به العرب في مسيرة الحضارة الإنسانية ونشر روائع القيم الإنسانية وإطلاع الآخرين عليها. كما يتجلى التنسيق أيضاً في مجالات ارتباط عملية الترجمة بترقية أعضاء الهيئة التدريسية وتخصيص جوائز ومكافآت تشجيعية للمترجمين، ووضع مقرر ترجمة في كل تخصص، فمن يدرس الرياضيات عليه أن يكون ملماً بأسس الترجمة فيها مع التركيز على التخصص، وتشجيع العناية بالترجمة الفورية التي تحتاج إلى تدريب ومران وسرعة والاطلاع على مادة الاختصاص، مع رصد كبير في اللغتين العربية والأجنبية، ورصد الترجمات على الساحة العربية تلافياً للتكرار وتعرُّفاً للمجالات التي لا بد من الترجمة فيها، إذ إن عدم التنسيق في هذه المجالات جعل نسبة ما يترجم في الآداب والعلوم الاجتماعية أكثر من الترجمة في العلوم البحتة والتطبيقية والتقنيات، كما أدى إلى فوضى على الصعيد العربي، فثمة كتاب يترجم في قطر عربي، وإذا هو نفسه يترجم ترجمة مختلفة في قطر آخر، وهذا الأمر يؤدي إلى بعثرة الجهود من جهة، وضياع الفائدة المرجوة من التنسيق.

وإذا كان نجاح أي عمل يتوقف على البدء بالتنفيذ أولاً، وعلى المتابعة ثانياً، فإن ثمة ثغرة كبيرة على صعيد المتابعة، إذ لو كانت هناك متابعة حثيثة ما رأينا تكرار التوصيات على مدى نصف قرن بين مؤتمراً وآخر. ولكم يحزُّ في النفس المأ أن يكون الإهمال داعياً إلى الإهمال في معالجة قضايانا كافة ومنها قضية التعريب، حتى بتنا نسمع في مؤتمراتنا صحىحات تدعو إلى تدريس مواد المعرفة باللغات الكونية ويقصدون بها الأجنبية، متجاهلين أن اللغة العربية هي من اللغات الكونية التي يشار إليها بالبنان في مسيرة الحضارة البشرية، وجميل جداً أن نعرف قدر أمتنا ومكانة لغتها بين اللغات العالمية، لا أن نفضّل غيرها عليها وإحلال الأجنبية مكانها مهما تكُنّ المسوّغات

والمبررات ! ذلك لأن اللغة الأم هي الوطن الروحي لكل فرد في الأمة، وما أجمل أن يكون المرء بارًا بأمه ! وما أمرٌ أن يكون عاقًا لها وجاحدًا لفضلها ! ■

* * *

المصادر والمراجع

- البيان والتبيين - الجاحظ - الجزء الأول - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الخامسة ١٩٨٥.
- تحرير النحو العربي - إبراهيم مصطفى وزملاؤه - دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٥٨.
- الخطة العامة لتنسيق التعريب في الوطن العربي - محمود أحمد السيّد - مؤتمر التعريب الثاني عشر - الخرطوم ٢٠١٣.
- فوضى المصطلحات في الكتابات العربية - مجلة دراسات مصطلحية - العدد الثالث - المغرب - الرباط ٢٠٠٣.
- قضايا راهنة حول اللغة العربية والشابكة - الدكتور محمد مرياتي - مؤتمر مجمع اللغة العربية بدمشق (اللغة العربية والمعلوماتية) - دمشق ٢٠٠٦.

* * *